



## غرفة صناعة الزرقاء

### وحدة المتابعة وتكنولوجيا المعلومات

#### صادرات محافظتي الزرقاء والمفرق من المنتجات الصناعية / شباط - ٢٠١٠

أصدرت وحدة المتابعة وتكنولوجيا المعلومات التابعة لغرفة صناعة الزرقاء تقريرها الشهري والذي يبين قيم الصادرات الصناعية للشركات الصناعية المسجلة في غرفة صناعة الزرقاء خلال شهر شباط لعام ٢٠١٠ ، وقد بلغت قيمة صادرات محافظتي الزرقاء والمفرق من المنتجات الصناعية خلال شهر شباط ٤٠,٧ مليون دولار مقارنة بقيمة صادراتهما من المنتجات الصناعية خلال شهر شباط /٢٠٠٩ والتي بلغت ٣٣,٩ مليون دولار أي بنسبة ارتفاع بلغت ٢٠,١%

وأكدت الدراسة أن صادرات محافظتين الزرقاء والمفرق خلال شهر شباط من العام الحالي جاءت من مختلف القطاعات الصناعية إذ بلغت على سبيل المثال لا الحصر في بعض القطاعات كقطاع الصناعات الجلدية والمحيكات ٢٣,٢ مليون دولار أي ما نسبته ٥٧% منها ٢٢,٤ مليون دولار صادرات الشركات الصناعية القائمة في مجمع الضليل الصناعي ، الصناعات الترمينية والغذائية والزراعية والثروة الحيوانية ٦,٧ مليون دولار أي ما نسبته ١٦,٥%، الصناعات الهندسية والكهربائية وتكنولوجيا المعلومات ١,٠٢ مليون دولار أي ما نسبته ٢,٥%، الصناعات العلاجية واللوازم الطبية ٢,٧ مليون دولار أي بنسبة ٦,٦%، الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل ١,٧ مليون دولار أي بنسبة ٤,٢%، الصناعات الإنشائية ٢ مليون دولار أي بنسبة ٤,٩%.

وأشارت الدراسة إلى أن إجمالي صادرات محافظتي الزرقاء والمفرق خلال الشهرين الماضيين من العام ٢٠١٠ بلغت (٨٩,٨) مليون دولار أمريكي حسب شهادات المنشأ الصادرة عن الغرفة والبالغ عددها (١٧٧٠) شهادة، مقارنة بإجمالي الصادرات من المنتجات الصناعية خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩ (٧٧,٤) مليون دولار أي بنسبة ارتفاع ١٦,٠٢%.

وبينت الدراسة أن صادرات المحافظتين خلال الشهرين الماضيين من العام الحالي جاءت من مختلف القطاعات الصناعية، إذ بلغت في بعض القطاعات كقطاع الصناعات الجلدية والمحيطات (ومن ضمنها الألبسة الجاهزة) ٥٤,١ مليون دولار أمريكي منها ٥١,٧ مليون دولار صادرات الشركات الصناعية القائمة في مجمع الضليل الصناعي ، فيما بلغت قيمة الصناعات الهندسية والكهربائية وتكنولوجيا المعلومات (٣,٣) مليون دولار أمريكي، والصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل (٣,٦) مليون دولار أمريكي، والصناعات البلاستيكية والمطاطية (٢,٤) مليون دولار أمريكي، أما الصناعات التموينية والغذائية والزراعية والثروة الحيوانية فقد بلغت (١١,٨) مليون دولار أمريكي، والصناعات الإنشائية (٥) مليون دولار أمريكي، والصناعات العلاجية واللوازم الطبية (٥,١) مليون دولار أمريكي، وأخيراً بلغت قيمة السلع المنتجة من قطاع التعبئة والتغليف والورق والكرتون واللوازم المكتبية (٤,٦) مليون دولار أمريكي.

وعلى الصعيد الجغرافي لتوزيع صادرات محافظتي الزرقاء والمفرق من المنتجات الصناعية فقد كان النصيب الأكبر للسوق الأمريكي حيث بلغت قيمة الصادرات خلال الشهرين الماضيين من العام الحالي ٥٢,٧ مليون دينار أي ما نسبته ٥٨,٧% من قيمة الصادرات مقارنة بـ ٤٢,٤ مليون دولار لعام ٢٠٠٩ أي بنسبة ارتفاع بلغت ٢٤,٣% كما بينت الدراسة أن النصيب الأكبر من المنتجات الأردنية المصنعة في محافظتي الزرقاء والمفرق والمصدرة للسوق العربية كان للسوق العراقي والذي بلغت قيمة صادراته ٨,٨ مليون دولار أمريكي أي ما نسبته ٩,٧٩% من قيمة الصادرات.

وأوضح رئيس غرفة صناعة الزرقاء محمد طه أرسلان أن حجم الصادرات الفعلي للصناعات الواقعة في محافظتي الزرقاء والمفرق أعلى بكثير من هذا الرقم، نظراً لقصور في قانون غرف الصناعة رقم (١٠) لعام ٢٠٠٥ الذي قام بتحديد النطاق الجغرافي لأعضاء غرفة صناعة الزرقاء لتشمل محافظتي الزرقاء والمفرق مع إعطاء الحق للمؤسسات الصناعية حرية اختيار عضويتها في الغرفة الصناعية التي يقع مركز إدارتها الرئيسي ضمن منطقة اختصاصها أو العضوية في غرفة صناعية واحدة يقع أحد مصانعها في منطقة اختصاصها جغرافياً، مما شكل ثغرة واضحة في قانون غرف الصناعة، والذي ساهم في التأثير على الخطط التنموية والبيئية الخاصة بالمحافظات نظراً لعدم دقة الأرقام الإحصائية الصادرة من الغرف الصناعية الثلاث والمتعلقة بصادرات المحافظات وأعداد المصانع عند إعداد الدراسات المختلفة المتعلقة بالقطاع الصناعي.

وأضاف السيد أرسلان أن صادرات منتسبي الغرفة من المنتجات الصناعية خلال أول شهرين من هذا العام مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً، حيث بلغت الزيادة في الصادرات على سبيل المثال ما يزيد عن ١١٢% في قطاع التعبئة والتغليف والورق والكرتون واللوازم المكتبية وما يزيد عن ١٤٧% في الصناعات البلاستيكية والمطاطية أما الزيادة في الصادرات في قطاع الصناعات الجلدية والمحيطات فزادت بنسبة ٢٦% وعلى صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية لمنتسبي غرفة صناعة الزرقاء فقد ارتفعت الصادرات خلال خلال شهري كانون ثاني وشباط من هذا العام مقارنة بالصادرات خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة ٢٤% للسوق الأمريكي وبنسبة ١٧٨% للسوق التركي وما يزيد عن ٢٦٥% للسوق الفلسطيني وحوالي ٨٩% للسوق الكندي.

واكد ارسال ان هذه الارقام لها دلالات واضحة بأنه ورغم المشكلة الاقتصادية العالمية إلا أن قطاع الصناعة قادر على التأقلم مع المتغيرات العالمية وبالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة المتمثلة بارتفاع كلف الانتاج من طاقة ومياه وايدي عاملة الا انه وبكل فخر استطاع القطاع الصناعي من التغلب على التحديات والمحافظة على اسواق التصدير لا بل فتح اسواق جديدة للمنتجات الصناعية الاردنية والتي استطاعت ان تنافس من حيث الجودة والسعر وبما ان الصناعة الاردنية قد اكتسبت هذه الميزة بالاضافة الى قدرتها على استيعاب التقنيات الحديثة لغايات الانتاج فالصناعة تبقى قطاعاً اقتصادياً واعداً يمكن له أن يزيد حصته في الناتج الوطني الإجمالي.

وعليه فإننا نطالب الحكومة بإعادة مراجعة مجموعة العوائق التي لا زالت تقف أمام تطور الصناعة في المملكة مثل البيروقراطيات الإدارية الخاصة بتجديد الرخص والتفتيش وارتفاع مستوى السلامة العامة والبيئة وغيرها وخاصة ان الزرقاء والتي تعتبر منطقة جاذبة للاستثمار الصناعي اصبحت تعاني وبشكل واضح من ضيق الاراضي المخصصة للصناعة وذلك لعدم وجود مناطق صناعية مخدومة بخدمات البنية التحتية اسوة بباقي المحافظات والتي اصلاً كان لها الحق والاولوية القصوى في أن تقوم الحكومة بتوفير البنى التحتية لاجتذاب المزيد من الاستثمارات الصناعية فيها.